

دور هيلاري كلينتون في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان عالمياً (1993-2016)

م. د. شهد حسام سامي

قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة سامراء/ صلاح الدين/ العراق

Shahad.h.sami@uosamarra.edu.iq

الملخص

يتناول البحث دور هيلاري كلينتون في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي خلال المدة من عام 1994 إلى عام 2016، وهي مرحلة مفصلية في مسيرتها السياسية التي تنقلت فيها بين مناصب مؤثرة داخل الإدارة الأمريكية. بدأ البحث بتتبع جذور اهتمامها بحقوق الإنسان منذ كانت السيدة الأولى للولايات المتحدة (1993-2001)، حيث برزت في مؤتمر بكين عام 1995 بعبارتها الشهيرة: "حقوق المرأة هي حقوق الإنسان"، لتصبح رمزاً عالمياً في الدفاع عن قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين. كما تناول البحث دورها في مجلس الشيوخ (2001-2009)، حيث دعمت تشريعات تُعزز الحريات المدنية وحقوق الأقليات، وفي مدة توليها منصب وزيرة الخارجية الأمريكية (2009-2013)، اتسع تأثيرها العالمي من خلال تبنيها مبدأ "القوة الذكية"، الذي يجمع بين الدبلوماسية والقيم الإنسانية. ركزت كلينتون على دعم التحولات الديمقراطية في أوروبا الشرقية، والشرق الأوسط، وأفريقيا، وسعت إلى تمكين المجتمعات المدنية عبر مبادرات مثل "الشراكة من أجل الديمقراطية". كما كان لها دور في الدفاع عن حرية الإنترنت، ومكافحة العنف ضد النساء، وتشجيع مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي، كما يناقش البحث مواقفها من قضايا الربيع العربي، حيث دعت إلى التحول السلمي نحو الديمقراطية في مصر وتونس وليبيا، وإن واجهت انتقادات بسبب سياسات التدخل العسكري. ويخلص البحث إلى أن هيلاري كلينتون مثلت نموذجاً للدبلوماسية الحقوقية الحديثة التي تربط بين المصالح الأمريكية والمبادئ الإنسانية، وأسهمت في ترسيخ البعد القيمي في السياسة الخارجية الأمريكية رغم ما أحاط بها من جدل سياسي وإعلامي واسع.

الكلمات المفتاحية: هيلاري كلينتون، السيدة الأولى، حقوق الإنسان، الديمقراطية، الولايات المتحدة الأمريكية.

Hillary Clinton's role in promoting democracy and human rights globally(2016-1993)

Shahad.h.sami@uosamarra.edu.iq

Dr. Shahad Hussam Sami

Department of History/ College of Arts/Samarra University/Salah al-Din/Iraq

E-mail: Shahad.h.sami@uosamarra.edu.iq

Abstract

This research thoroughly examines Hillary Clinton's role in promoting democracy and human rights globally during the period from 1994 to 2016, a pivotal stage in her political career during which she held influential positions within the U.S. administration. The study begins by tracing the roots of her interest in human rights since her tenure as First Lady of the United States (1993–2001), where she gained prominence at the Beijing Conference in 1995 with her famous statement: "Women's rights are human rights," which made her a global symbol in defending women's issues and gender equality. The research also addresses her role in the U.S. Senate (2001–2009), where she supported legislation that strengthened civil liberties and minority rights. During her tenure as U.S. Secretary of State (2009–2013), her global influence expanded through the adoption of the "smart power" principle, which combined diplomacy with humanitarian values. Clinton focused on supporting democratic transitions in Eastern Europe, the Middle East, and Africa, and sought to empower civil societies through initiatives such as the "Partnership for Democracy." She also played a significant role in defending internet freedom, combating violence against women, and encouraging women's participation in political decision-making. The research further discusses her stance on the Arab Spring, where she advocated for peaceful transitions to democracy in Egypt, Tunisia, and Libya, although she faced criticism for policies involving military intervention. The study concludes that Hillary Clinton represented a model of modern rights-based diplomacy that linked U.S. interests with humanitarian principles and contributed to reinforcing the moral dimension in American foreign policy, despite the wide political and media controversy surrounding her actions.

Keywords Hillary Clinton, First Lady, human rights, democracy, United States of America.

المقدمة

تُعَدُّ الديمقراطية وحقوق الإنسان ركيزتين أساسيتين في النظام الدولي المعاصر، وأحد أهم المفاهيم التي شكلت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة. ومع نهاية القرن العشرين، بدأت تتبلور توجهات جديدة داخل الإدارة الأمريكية تهدف إلى تعزيز هذه القيم عالمياً، ليس فقط كأداة لتحقيق الاستقرار السياسي، وإنما بوصفها مكوناً من مكونات الأمن القومي الأمريكي نفسه.

وفي هذا الإطار، برزت هيلاري رودام كلينتون كشخصية سياسية بارزة تمثل الوجه الليبرالي الديمقراطي للسياسة الأمريكية، حيث لعبت دوراً محورياً في دمج قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخطاب والممارسة الدبلوماسية للولايات المتحدة، سواء خلال مدة عملها كسيدة أولى (1993-2001)، أو كعضوة في مجلس الشيوخ (2001-2009)، أو كوزيرة للخارجية (2009-2013).

تعد قضية تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان من أبرز المحاور التي شكّلت ملامح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، إذ اتخذت واشنطن من هذه القيم أساساً لخطابها الدبلوماسي وتوجهاتها الدولية. غير أنّ هذه المبادئ اكتسبت بعداً أكثر وضوحاً وتأثيراً خلال مدة تولّي هيلاري رودهام كلينتون منصب وزيرة الخارجية الأمريكية (2009-2013) في إدارة الرئيس باراك أوباما، حين سعت إلى إعادة تعريف الدور الأمريكي في العالم من منظور "القوة الذكية" الذي يجمع بين القوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) والقوة الناعمة (القيم، والدبلوماسية، وحقوق الإنسان).

لقد كانت هيلاري كلينتون من أبرز الشخصيات السياسية الأمريكية التي جعلت من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة محوراً مركزياً في خطابها وسياستها الخارجية. فمنذ تسعينيات القرن العشرين، برزت كلينتون كصوت نسوي عالمي، لاسيّما في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة في بكين عام 1995، حين أعلنت عبارتها الشهيرة: "حقوق المرأة هي حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان هي حقوق المرأة". وقد مثّلت تلك اللحظة نقطة تحوّل في الوعي الدولي تجاه قضايا المساواة والعدالة الاجتماعية، ورسّخت صورتها كناشطة عالمية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

ومع تولّيها حقيبة الخارجية، تبنّت كلينتون سياسة متكاملة تهدف إلى ربط القيم الديمقراطية بالمصالح الأمريكية، معتبرة أن تحقيق الديمقراطية في المجتمعات النامية ليس مجرد هدف إنساني، بل هو وسيلة لضمان الاستقرار العالمي ومكافحة التطرف وتحقيق التنمية المستدامة. كما أكدت على أن حرية التعبير، وتمكين المرأة، وحماية الأقليات، وحرية الإنترنت تشكّل دعائم أساسية لأي نظام ديمقراطي معاصر.

لم تقتصر جهودها على الخطابات أو المواقف الرمزية، بل تجسّدت في برامج ومبادرات عملية تبنتها وزارة الخارجية الأمريكية، مثل مبادرة الشراكة مع المجتمع المدني، والتحالف من أجل حرية الإنترنت، إضافة إلى دعم منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا الشرقية. كما لعبت دوراً محورياً في توجيه المساعدات الأمريكية نحو دعم الإصلاحات السياسية والانتقال الديمقراطي في عدد من الدول التي شهدت تحولات كبرى خلال ما عُرف بـ"الربيع العربي".

إنّ دراسة دور هيلاري كلينتون في هذا السياق تكتسب أهمية خاصة من زاويتين:

الأولى: لأنها تُظهر التحوّل في مفهوم الدبلوماسية الأمريكية من التركيز على المصالح المادية إلى توظيف القيم الإنسانية كأداة نفوذ سياسي؛ والثانية: لأنها تكشف عن حدود هذا الدور وتناقضاته بين الخطاب والممارسة، خصوصاً في ظلّ تعقيدات السياسة الدولية وتفاوت موازين القوى بين المبادئ والمصالح.

وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل الدور الذي اضطلعت به هيلاري كلينتون في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان عالمياً، من خلال دراسة سياساتها ومبادراتها ومواقفها تجاه الأزمات الدولية، واستجلاء مدى نجاحها في إحداث تغيير ملموس في بنية العلاقات الدولية، مع التركيز على البعد الأخلاقي والإنساني في العمل الدبلوماسي الأمريكي.

لقد جمعت كلينتون بين الفكر السياسي الليبرالي والخبرة التنفيذية في دوائر صنع القرار، فكانت تمثل تيار القوة الذكية (Smart Power)، الذي يمزج بين الدبلوماسية، والتنمية، والقيم الأخلاقية في السياسة الخارجية. ومن هنا فإن دراسة دورها في تعزيز

الديمقراطية وحقوق الإنسان عالمياً تكشف الكثير عن التحولات في رؤية الولايات المتحدة لموقعها في النظام الدولي خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول نموذجاً فريداً في القيادة السياسية النسوية داخل منظومة القرار الأمريكي، في مرحلة شهدت تحولات عالمية كبرى، صعود موجة العولمة السياسية والاقتصادية، توسع أجندة حقوق الإنسان لتشمل قضايا النوع الاجتماعي، اندلاع الثورات العربية وما تبعها من إعادة صياغة لسياسات واشنطن تجاه الديمقراطية في الشرق الأوسط، وبالتالي، فإن تحليل دور كلينتون يُتيح فهماً معمقاً لكيفية توظيف مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كأدوات دبلوماسية واستراتيجية في آنٍ واحد.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال الرئيس الآتي:

1. كيف أسهمت هيلاري كلينتون، من خلال مواقعها السياسية المختلفة، في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان عالمياً، وما حدود التفاعل بين خطابها السياسي والممارسة الواقعية للسياسة الأمريكية؟
ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما الأسس الفكرية التي انطلقت منها كلينتون في تبني قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان؟
2. كيف ترجمت تلك الرؤية إلى سياسات ومبادرات عملية خلال توليها وزارة الخارجية؟
3. ما العوامل التي حدّت من فاعلية جهودها في بعض المناطق، خاصة الشرق الأوسط؟
4. كيف استقبل خطابها في الأوساط الدولية، وما أثره على صورة الولايات المتحدة؟

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي التاريخي الذي يربط بين الأحداث السياسية والخطاب الدبلوماسي، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي في تفسير المبادرات والمواقف التي اتخذتها كلينتون.

هيكل البحث:

يتكوّن البحث من ستة محاور رئيسية ومقدمة وخاتمة:

المحور الأول: الخلفية الفكرية والسياسية لهيلاري كلينتون وتطور رؤيتها حول الديمقراطية وحقوق الإنسان

المحور الثاني: السيدة الأولى ودورها في الدفاع عن حقوق الإنسان (1993-2001)

المحور الثالث: نشاطها التشريعي في مجلس الشيوخ وتطور مفهوم القوة الذكية (2001-2009)

المحور الرابع: وزارتها للخارجية ومواقفها من الثورات العربية (2009-2013)

المحور الخامس: مبادراتها في قضايا المرأة والمساواة وحرية الإنترنت وحقوق الاقليات

المحور السادس: التحديات والانتقادات التي واجهتها عالميا

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. توضيح الأسس الفكرية التي استندت إليها كلينتون في دفاعها عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.
2. تتبع مسارها السياسي في دعم هذه القيم على المستويين الخطابي والعملي.
3. تحليل نجاحات وإخفاقات سياساتها الخارجية من منظور أخلاقي وإنساني.
4. إبراز البُعد النسوي في مقاربتها للسياسة الدولية.
5. تقييم أثر تجربتها على تطور الفكر الدبلوماسي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين.

حدود البحث:

زمنياً، يغطي البحث المدة الممتدة من 1993 إلى 2016، أي منذ دخولها البيت الأبيض كسيدة أولى حتى نهاية حملتها الرئاسية الثانية، أما مكانياً فيركز على النشاط الدولي للولايات المتحدة تحت قيادتها في ملفات الشرق الأوسط (مصر، ليبيا، سوريا)، وأوروبا الشرقية، أفريقيا جنوب الصحراء، آسيا (الصين والهند وبورما).

المحور الأول: الخلفية الفكرية والسياسية لهيلاري كلينتون وتطور رؤيتها حول الديمقراطية

وحقوق الإنسان

ولدت هيلاري رودام كلينتون Hillary Rodham Clinton في 26 أكتوبر 1947 في شيكاغو، ونشأت في أسرة من الطبقة الوسطى، تنتمي إلى الحزب الجمهوري المحافظ، لكنها تلقت تربية أكاديمية شجعت على النقد والتحليل السياسي. نشأتها في بيئة محافظة، إلى جانب دراستها في مدارس عامة ذات مستوى علمي عالٍ، منحها قدرة على موازنة القيم التقليدية مع الرؤية الليبرالية الحديثة (Clinton, 2003, p.25-30).

شجعها والدها على تطوير نفسها إذ شارك في حملة انتخابية لصالح الحزب الجمهوري منذ صغرها وهي تبلغ من العمر 13 عاماً، فبدأ التحول التدريجي في آرائها السياسية نحو الليبرالية فبدأت تهتم بالحقوق المدنية، أكملت دراستها العليا في القانون بجامعة ييل عام 1973 فتركت الجمهوريين وعملت كمستشارة للفقراء (الدغدي، 2010، ص218)، وبدأت تتبلور رؤيتها السياسية حول العدالة الاجتماعية، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل. تميزت بتوجهها نحو الفكر الليبرالي الاجتماعي، الذي يرى في الدولة أداة لضمان الحقوق الأساسية للمواطنين، مع الحفاظ على الحرية الفردية (Clinton, 2014, p.42-47).

بدأت بمزاولة السياسة مبكراً فألقت ببيل كلينتون Bill Clinton (1993-2001) (هو الرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، تميزت رئاسته بازدهار اقتصادي واسع، وقد تعرض لفضيحة سياسية كبيرة عرفت باسم فضيحة مونيكا لوينسكي. ينظر: الموسوعة الأمريكية، (1997)، ج6، ص215؛ Encyclopedia of American Presidents, 2009).

161p)، وتعرفت عليه في الجامعة عام 1971 وعملت معه في السنة التالية في الدعاية للمرشح الرئاسي الديمقراطي جورج ماكجوفيرن (1922-2012) (كان سيناتورا أمريكيا من داكوتا الجنوبية، مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة في عام 1972، وعرف بمعارضته القوية لتورط الولايات المتحدة في حرب فيتنام، وبنشاطه في قضايا الزراعة والجوع والتغذية. ينظر: **Encyclopedia Britannica**)، وفي عام 1974 شاركت في تحقيقات فضيحة ووترغيت Watergate Scandal (هي فضيحة سياسية كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين عامي 1972-1974، بدأت بعد اقتحام مقر اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي في مجمع ووترغيت في واشنطن ومحاولة إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون التستر على الحادث، والتي أدت بدورها لفضحة سلسلة من التحقيقات التي كشفت إساءة استخدام سلطة نيكسون. ينظر: هيرت، 1995، ص214؛ **Encyclopedia Britannica**) التي أدت الى استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون في أغسطس 1974 (الدغيري، 2010، ص218).

تزوجت من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وعدت واحدة من أبرز نساء القرن، فقد كانت محامية بارعة، وزوجة قوية تؤثر في الكثير من قرارات زوجها (ثابت، 2021، ص21)، تأثرت كلينتون في شبابها بالعديد من التيارات الفكرية، أبرزها الحركة النسوية في الستينيات والسبعينيات، والتي ركزت على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، والفكر الليبرالي الأمريكي الجديد الذي دمج بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، دراسات القانون الدولي وحقوق الإنسان، التي وفرت لها قاعدة معرفية قوية لفهم العلاقات الدولية كحقل أخلاقي وسياسي (Atac, No.2, 2019)، كما ساهمت مشاركتها في النشاط الطلابي، وكتابة مقالات سياسية في الصحف الجامعية، في تعزيز مهاراتها في الخطاب السياسي والتحليل النقدي.

منذ بدايات نشاطها السياسي، ربطت هيلاري بين تمكين المرأة وحقوق الإنسان، معتبرة أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من الحقوق الإنسانية العامة (Clinton Presidential Library Archives, Box 12, 1995) والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، معتبرة أن التقدم السياسي الحقيقي لا يتحقق إلا إذا كانت المجتمعات تتمتع بعدالة اقتصادية، تعليم متاح، ورعاية صحية شاملة، وقد صرحت في وقت مبكر أن:

"Democracy, human rights, and development are inseparable goals that reinforce each other in creating stable societies."

“إن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية أهداف لا تنفصل، ويعزز بعضها بعضا في خلق مجتمعات مستقرة” (Clinton, 2014, pp. 38–40).

قبل دخولها البيت الأبيض كسيدة أولى، عملت هيلاري في مجال الدفاع عن حقوق الأطفال والتعليم العام، إضافة إلى المشاركة في مشاريع خدمة المجتمع وتنمية البرامج الاجتماعية في أركنساس. وقد منحها ذلك الخبرة العملية في الربط بين السياسات المحلية والقيم العالمية، وهو ما شكل لاحقاً قاعدة انطلاقها لمشاريع حقوق الإنسان على الصعيد الدولي (Clinton, 2003, pp. 35–40).

يمكن تلخيص أبرز خصائص أسلوب هيلاري الفكري والسياسي في:

أ. الرؤية الاستراتيجية: ربط حقوق الإنسان بالقيم الديمقراطية والأمن القومي الأمريكي.

ب. المرونة الفكرية: القدرة على التكيف مع تغيرات البيئة السياسية الدولية، مثل نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة.

ج. التركيز على المرأة: اعتبار حقوق النساء محورا أساسيا في أي أجندة ديمقراطية.

د. التوازن بين الخطاب والممارسة: الجمع بين الخطابات الدولية الرسمية والمبادرات الميدانية مثل برامج التعليم والصحة والدعم الاقتصادي (U.S. Department of State, December 14, 2009).

المحور الثاني: هيلاري كلينتون السيدة الأولى دورها في الدفاع عن حقوق الإنسان

(2001-1993)

عندما تولّت هيلاري دور السيدة الأولى للولايات المتحدة (1993-2001)، لم تقتصر مهامها على الجوانب الاجتماعية والرمزية، بل سعت إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية للمرأة على المستوى الوطني والدولي، ركزت على قضايا تعزيز التعليم العام والفرص الاقتصادية للنساء، دعم حقوق الأطفال والصحة العامة، الدفاع عن مشاركة المرأة في السياسة وصنع القرار (Clinton, 2003, pp. 105-110).

كان موقفها مختلفاً عن بعض السيدات الأوائل في التاريخ الأمريكي، إذ حوّل المنصب إلى منصة للدفاع عن القيم الإنسانية وحقوق المرأة، مؤكدة على أن تعزيز حقوق المرأة هو جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأمريكية (Clinton, 2003, pp. 112-115).

ففي مصر دعمت هيلاري سيدة مصر الأولى سوزان مبارك (هي سوزان صالح ثابت مبارك، زوجة الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك، شغلت منصب السيدة الأولى لجمهورية مصر العربية من عام 1981 حتى عام 2011، عرفت بدعمها لحقوق المرأة والطفل والتعليم والثقافة. ينظر: سامي، عبدالعزيز. (2003). ص214؛ محمود، (2009)، ص178) في نشاطها بمجال حقوق الإنسان وذلك لعلاقتها القديمة بها (بوند، 2016، ص331)، وفي اليمن ساندت هيلاري وجود علي (فتاة يمنية اكتسبت شهرة عالمية بعد أن أصبحت أصغر مطلقة في العالم، عندما كانت في العاشرة من عمرها، بعد أن تزوجت وهي في سن ثمان سنوات من رجل يكبرها بعشرين عاماً، لكنها لجأت إلى المحكمة لطلب الطلاق بنفسها، فأثارت قصتها جدلاً واسعاً حول زواج القاصرات، نشرت سيرتها الذاتية بعنوان "أنا نجود، عمري عشر سنوات ومطلقة" بالتعاون مع الصحفية الفرنسية دلفين مينوي. ينظر: Nujood Ali with Delphine Minoui, 2010, p.3)، وحملتها ضد الزواج القسري في سن مبكرة فذكرت قائلة: "لا أستطيع تصور إجباري ابنتي العزيرة تشلسي أو إجباري أنا على الزواج من غريب في الثانية عشر من العمر أو أقل..... إهتمامي بالموضوع ليس لخدمة قضايا المرأة فقط وهو صحيح بل لأنني أراه سبيلاً لمضاعفة الأمن" (بوند، 2016، ص336).

أما في مؤتمر بكين الرابع للنساء The Fourth Beijing Women's Conference عام 1995 (هو المؤتمر العلمي الرابع المعني بالمرأة في بكين عاصمة الصين خلال المدة من 4 إلى 15 أيلول/ سبتمبر 1995، والذي وضع جداول أعمال للحكومات والمجتمعات والمنظمات المدنية الدولية لتحقيق تمكين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ينظر: United Nations, Report of the Fourth World Conference on Women, September 1995, p.4-15)، أحد أبرز المحطات الدولية التي برزت فيها هيلاري عالمياً لتعزيز روح الديمقراطية وحقوق الإنسان، فألقت فيه خطابها الشهير (Clinton, Presidential Library Archives, Box 12, 1995) والذي أكدت فيه على:

1. وضع حقوق المرأة على رأس أجندة حقوق الإنسان الدولية.
 2. تعزيز مكانة الولايات المتحدة كداعم للمساواة بين الجنسين في السياسات الدولية.
 3. حماية حقوق المرأة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.
 4. كما دعمت كلينتون في المؤتمر إنشاء مبادرات وبرامج الأمم المتحدة الخاصة بالمساواة الجندرية، بما في ذلك صندوق المرأة العالمي لدعم المشاريع التنموية والتعليمية (U.S. Department of State, 1997).
- وفي أثناء الأزمة في البوسنة وكوسوفو (1995-1999)، لعبت كلينتون دوراً داعماً للسياسات الأمريكية في حماية الأقليات من التطهير العرقي، وقدمت مبررات أخلاقية للضغوط الدولية على الحكومات المحلية (Clinton, 2003, pp. 345-350).

كما دعمت برامج التعليم والصحة في أفريقيا جنوب الصحراء، معتبرة أن التنمية الاقتصادية مرتبطة مباشرة بحقوق الإنسان، وركزت على دعم المرأة في بورما والفلبين من خلال برامج تمكين اقتصادي واجتماعي، كما تعهدت بدعم حكومة اليابان في أعقاب الزلزال وتسونامي (بوند، 2016، ص336).

كانت كلينتون تؤمن بأن الخطاب السياسي يجب أن يقتصر بالسياسات العملية، أطلقت مبادرات محلية مثل برامج التعليم المبكر للأطفال والمرأة في أركنساس، وربطت جهودها في الداخل الأمريكي بجهودها الدولية لتعزيز حقوق المرأة والعدالة الاجتماعية، هذا النهج جعلها نموذجاً للقيادة النسوية في السياسة الدولية، حيث لم يقتصر دورها على الدعوة النظرية لحقوق الإنسان، بل شمل إنشاء برامج وآليات عملية لدعمها (Atac, NO.2, 2019).

لذلك يمكن تلخيص إنجازاتها كسيدة أولى بما يلي:

1. إدماج حقوق المرأة ضمن خطاب حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.
2. التأثير في صانعي القرار الدوليين من خلال خطاب مؤتمر بكين.
3. ربط السياسات المحلية بالسياسات الدولية لتعزيز التنمية والديمقراطية.
4. تهيئة أرضية لمبادراتها المستقبلية عند توليها منصب وزيرة الخارجية (Cliton, 2014, pp.38-42).

ومع ذلك، تواجهت مع بعض الانتقادات، خاصة من المحافظين الأمريكيين، الذين رأوا أن تدخلها في السياسة الخارجية يتجاوز الدور التقليدي للسيدة الأولى.

المحور الثالث: نشاطها التشريعي في مجلس الشيوخ

وتطور مفهوم القوة الذكية (Smart Powe) (2009-2001)

بعد أن ساندت هيلاري زوجها في أزمته وفضيحته (هي ما عرفت بفضيحة "مونيكا لوينسكي" كانت أزمة سياسية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي 1998-1999 تمحورت حول علاقة غير لائقة بينه وبين مونيكا المتدربة في البيت الأبيض. للمزيد ينظر: شتاين، 1995، ص284)، تحركت هيلاري بقوة لتدخل غمار السياسة، فتم انتخابها كعضو في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية نيويورك بالانتخابات التي أجريت في 7 نوفمبر عام 2000 (ثابت، 2021، ص21) بعد أن ألحقت الهزيمة بمنافسها الجمهوري ريك لازيو (الزامل، 2006، ج10، ص861)، وشغلت المنصب من 2001 حتى 2009، تميزت عضويتها بالتركيز على السياسات الداخلية والخارجية المتصلة بحقوق الإنسان، وتبني مشروعات قوانين لدعم الصحة العالمية، التعليم، ومكافحة الفقر، كما أمتازت بتعزيز الدور الأمريكي في دعم الديمقراطية في الخارج من خلال التشريعات المالية والدبلوماسية (Congressional Record, Vol. 148, 2003, pp. 12345-12347)، فبعد أحد أبرز أمثلة نشاطها التشريعي هو دعمها لقانون Global AIDS Relief Act عام 2003، الذي وفر التمويل للوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسب ودعم المصابين في أفريقيا وجنوب آسيا (Senate, 2003, pp.12-18).

خلال عضويتها في مجلس الشيوخ، تبنت كلينتون سياسات دبلوماسية وداعمة لحقوق الإنسان، في مقدمتها دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط وأفريقيا، ومراقبة الانتخابات، فضلاً عن تقديم الدعم الفني والمالي للمرشحين الديمقراطيين، والضغط على الحكومات الاستبدادية لتقليل القمع والانتهاكات (Cliton, 2003, pp.345-350).

عززت هيلاري تمويل برامج تعليم البنات في الدول النامية، ودعم منظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل على حماية حقوق الإنسان (Atac, NO. 2, 2019)، كما اعتبرت أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية جزء لا يتجزأ من استقرار الديمقراطيات الجديدة، وأن برامج الدعم الدولي يجب أن تركز على التعليم والصحة وحقوق المرأة (Clinton, 2014, pp.42-47).

بدأت كلينتون في صياغة مفهوم (القوة الذكية) (Smart Power) في مجلس الشيوخ ، الذي يمزج بين القوة الصلبة (Hard Power) والتي تمثل القوة العسكرية والضغط الاقتصادي، والقوة الناعمة (Soft Power) ، "القدرة على الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة في استراتيجية واحدة للتأثير في الآخرين"، فتمثل القوة القيم الثقافية، الدبلوماسية، التنمية، وحقوق الإنسان (Nye, 2004, pp.89-92 ؛ الهرمزي، 2016).

أهتمت هيلاري برفع مستوى الدبلوماسية والتنمية جنباً إلى جنب مع الدفاع، وهو ما أطلقت عليه "مقاربة القوة الذكية" لحل جميع مشاكل العالم، فأكدت من خلاله إن إنجاح هذه المقاربة بحاجة إلى تعزيز القوة المدنية الأمريكية والعمل على توسيعها ودورها المهم في الازمات (كلينتون، 2010، ص2-4).

أهم أهداف مفهوم القوة الذكية

1. تحقيق التوازن بين المصالح القومية والأخلاق الدولية.
 2. تعزيز التعاون الدولي بدل الاعتماد على القوة العسكرية فقط.
 3. دمج حقوق الإنسان في استراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية بطريقة فعالة وواقعية.()
- وقد صرحت كلينتون بخصوص المفهوم في أحد خطاباتها:

"We must use all the tools of American power—diplomatic, economic, military, and moral—to advance our interests and our values abroad."

"يجب علينا استخدام جميع أدوات القوة الأمريكية - الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والأخلاقية - لتعزيز مصالحنا وقيمنا في الخارج" (Clinton, 2014, pp. 38–40).

خلال مدة عملها في مجلس الشيوخ، أطلقت كلينتون ودعمت عدة برامج أهمها:

1. تمويل برامج الصحة والتعليم العالمية عبر التعاون مع الوكالات الأمريكية والدولية.
 2. دعم المنظمات الحقوقية الدولية لتشجيع المجتمعات على تبني سياسات أكثر عدالة وشمولية.
 3. الضغط على الحكومات الاستبدادية: لمراجعة قوانينها وممارساتها ضد حقوق الإنسان، مثل بعض دول الشرق الأوسط وأفريقيا (U.S. Department of State, "Human Rights Reports," 2002–2008).
- يمكن القول إن مدة عضويتها في مجلس الشيوخ عززت من خبرتها الدبلوماسية، وشكلت مرحلة إعداد لمهامها المستقبلية كوزيرة للخارجية، كما رسخت مفهوم القوة الذكية كأسلوب متكامل لدمج القيم الأخلاقية مع المصالح القومية، ومع ذلك، كانت هناك تحديات، منها مقاومة بعض أعضاء الكونغرس والمجتمع الدولي لسياسات حقوق الإنسان في مناطق نزاع، وهو ما ساهم في صقل مهاراتها في الموازنة بين الأخلاقيات والمصالح العملية (Clinton, 2003, pp.355-360؛ كلينتون، 2010، ص2-4).

وفي ما يخص مناطق النزاع والحروب رفضت هيلاري الحرب على العراق عام 2003، وصرحت أنها إذا فازت بمنصب الرئيس فتنسحب كل الجنود الأمريكيين من العراق وأفغانستان، وكما أنها مؤيدة لإسرائيل ومعارضة لإيران، وفي 1 ديسمبر 2008 أعلن الرئيس أوباما تعيينها وزيرا للخارجية في الإدارة الأمريكية الجديدة التي تبدأ في 20 يناير 2009 (الدغدي، 2010، ص219).

المحور الرابع: وزارتها للخارجية ومواقفها من الثورات العربية

(2009-2013)

عندما تولت هيلاري كلينتون منصب وزيرة الخارجية الأمريكية ما بين عامي 2009 و2013 في إدارة الرئيس باراك أوباما Barack Obama (2009-2017) (الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة وأول أمريكي من أصل أفريقي يتولى هذا المنصب قبل رئاسته مثل ولاية إلينوي في مجلس الشيوخ الأمريكي، عرف بدعوته للتغيير والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي وسياسته الخارجية القائمة على مبدأ الحوار والدبلوماسية. ينظر: بوير، 2014، ص317؛ Encyclopedia Britannica)، إذ كانت أبرز المرشحين الديمقراطيين لانتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2008 لكنها أعلنت انسحابها أمام منافسها أوباما بعد منافسات حامية أدت إلى الانشقاق بين مؤيدي الحزب (الديمقراطي، 2010، ص218).

واجهت هيلاري تحديات دولية كبيرة، أبرزها الثورات العربية التي بدأت عام 2010-2011، الأزمات في ليبيا وسوريا، النزاعات المستمرة في إفريقيا وآسيا، وقد ركزت على إعادة تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية حول مفهوم "القيم والدبلوماسية"، محققة بذلك القيم الأخلاقية والعملية في آن واحد (Clinton, 2014, pp.299-307).

قدّمت كلينتون رؤية شاملة لحقوق الإنسان ركزت بها على دمج التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان كأهداف متكاملة، وإنشاء Global Equality Fund لدعم نشطاء حقوق الإنسان والمدافعين عن الحرية حول العالم، فضلاً عن توسيع نطاق التعاون الدولي مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي (U.S. Department of State, pp.112-115)، ركزت هذه المبادرات على مناطق محددة: الشرق الأوسط، آسيا، وأفريقيا، مع إعطاء أولوية لتمكين المرأة وحماية حقوق الأقليات.

شهدت مدة كلينتون الوزارية اندلاع الثورات العربية والتي كان لها بها مواقف داعمة، ففي الثورة المصرية دعت إلى انتقال سلمي للسلطة وضرورة احترام حقوق المواطنين في التعبير عن مطالبهم وأكدت على أن الديمقراطية لا تتحقق بين ليلة وضحاها، وأن الولايات المتحدة يجب أن تدعم الإصلاح السياسي (Clinton, 2003, pp.355-359).

أما في الأزمة الليبية فقد دعمت التدخل العسكري المحدود لمنع انتهاكات حقوق الإنسان تحت رعاية الأمم المتحدة كما أكدت ضرورة الموازنة بين التدخل الإنساني والمصالح القومية، ما يعكس تطبيق مفهوم القوة الذكية.

وفيما يخص الأزمة السورية فقد اتبعت سياسة حذرة، داعية إلى دعم المعارضة المعتدلة، دون الانزلاق في تدخل عسكري مباشر وركزت على الضغط الدبلوماسي ودعم المجتمع المدني. (Clinton, 2003, pp.360-364).

إزاء الاضطراب الحاصل في بلدان الشرق الأوسط سجل عداد الطائفة الشخصية لهيلاري (465000 ميل)، زارت فيها تسعة وسبعون بلداً كتبت عنها مجلة تايم بخصوصها أن هيلاري ذات قدرة استثنائية، تابعت خلال هذه الرحلات شؤون الشرق الأوسط وحقوق الإنسان وبالذات حقوق المرأة، فذكرت بذلك الخصوص: "أي بلد لا يعترف بحقوق الأقليات وبحقوق الإنسان بما فيها حقوق النساء، لن ينعم بالاستقرار والازدهار الممكنين" (بون، 2016، ص3335-336).

اعتبرت كلينتون أن حرية الإنترنت وحقوق التعبير الرقمي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وأطلقت في عام 2010 (Freedom Initiative) لدعم النشاط على الإنترنت في الدول الاستبدادية، فركزت المبادرة على حماية التواصل الإلكتروني وتأمين وصول المعلومات للمواطنين، بما يعزز الديمقراطية والمشاركة السياسية، كما أنشأت وحدة (Office of Global Women's Issues) لدعم برامج تعليم الفتيات وتمكين النساء اقتصادياً، ودعمت مشاريع تعليمية وصحية في آسيا وأفريقيا، معتبرة أن تمكين المرأة هو ركيزة أساسية لتعزيز الديمقراطية (Human Rights Quarterly, Vol. 33, 2012, pp. 406-410).

المحور الخامس: مبادراتها في قضايا المرأة

وحرية الإنترنت وحقوق الأقليات

اعتبرت هيلاري حقوق المرأة ركيزة أساسية لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، فقد ركزت على إنشاء (Office of U.S. Department of Global Women's Issues) داخل وزارة الخارجية لتنسيق السياسات المتعلقة بالمرأة عالمياً (U.S. Department of State, 2011, pp.5-12)، كما دعمت البرامج التعليمية للفتيات في أفريقيا وآسيا، مثل مشروع (Girls' Education Initiative) الذي أسهم في تقليل معدلات الأمية بين الفتيات، كما أهتمت بتوفير منح ودعم مشاريع صغيرة للنساء في الدول النامية، بهدف تحسين استقلالهن الاقتصادي، وهو عامل أساسي لتعزيز المشاركة السياسية (Human Rights Quarterly, Vol. 33, 2012, pp. 406-410).

ففي عام 1996 أرتفع صوتها للمطالبة بحقوق المرأة في مؤتمر المرأة في بكين وخطبت به على الاعتبار السيء لهذا البلد فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومن ذلك معاملة النساء والفتيات كقتل الأطفال الرضع أو الإجهاض حسب الجنين، ممارسة منتشرة نتيجة لسياسة الطفل الواحد التي تبنتها الصين، إذ فقدت ما يقارب 100 مليون طفلة وليدة (Akhtar, 2025, P.33).

ربطت كلينتون بين تمكين المرأة والديمقراطية المستقرة، معتبرة أن مشاركة المرأة في صنع القرار تقلل من النزاعات وتعزز التنمية المستدامة (هناك تعريفات عديدة للتنمية المستدامة ويمكن إجمالها بأنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا وذلك لتحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية. (المزيد ينظر: أبو النصر، 2017، ص81)) (Clinton, 2014, pp.350-351)، وفي ظل ترايد الرقابة في بعض الدول، أطلقت كلينتون عام 2010 Internet Freedom Initiative، التي ركزت على:

1. حماية الوصول إلى المعلومات في الدول الاستبدادية.
 2. تدريب النشطاء الرقميين على استخدام التكنولوجيا بأمان لتعزيز المشاركة المدنية.
 3. الدفاع عن حرية التعبير على الإنترنت باعتبارها امتداداً لحقوق الإنسان (Foreign Affairs 90, NO. 3, 2011, 28-35).
- أدركت كلينتون أن الإنترنت أصبح أداة مركزية في دعم الحركات الديمقراطية، وهو ما ظهر جلياً خلال الثورات العربية حيث لعبت الشبكات الاجتماعية دوراً مهماً في التعبئة السياسية.
- فضلاً عن ذلك فقد دعمت سياسات لمكافحة التمييز في مناطق النزاع، وسعت لتعزيز الحماية القانونية للأقليات (U.S. Department of State, Human Rights Reports 2011-2012, pp. 45-50) وتعاونت مع منظمات المجتمع المدني لتقديم برامج تثقيفية وقانونية تهدف لحماية حقوقهم (United Nations Archives, 2011, No. A/RES/66/167, pp. 2-4).

جعلت كلينتون من هذه المبادرات أداة لتعزيز صورة الولايات المتحدة عالمياً، فقد دمجت القيم الديمقراطية مع المصالح القومية، بما يتوافق مع مفهوم القوة الذكية (Clinton, 2014, 38-39; Atca, 2019, NO.2).

تُعتبر حقوق الأقليات في الولايات المتحدة من القضايا المركزية في السياسة الأمريكية الحديثة. وقد أظهرت هيلاري كلينتون، خلال مسيرتها السياسية كعضو مجلس الشيوخ ومرشحة للرئاسة ووزيرة للخارجية، اهتماماً واضحاً بهذه الحقوق. ركزت كلينتون على حماية حقوق الأقليات العرقية والإثنية والدينية، وتعزيز فرصهم في المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. (Clinton, 2014, p. 85).

خلال مدة عملها في مجلس الشيوخ الأمريكي، ركزت كلينتون على تعزيز حقوق التصويت للأقليات، خصوصًا في مواجهة القيود القانونية التي كانت تحد من قدرتهم على التصويت، إذ أكدت على:

1. دعم تعديل قانون حقوق التصويت لضمان العدالة في الوصول إلى صناديق الاقتراع للأقليات العرقية.
2. مكافحة قوانين هوية الناخب التي أثرت سلبًا على الأقليات، خصوصًا السود واللاتينيين.
3. تعزيز برامج تسجيل الناخبين وتحفيز المشاركة السياسية للأقليات (Clinton, 2003, p. 412).

اهتمت كلينتون أيضًا بالبعد الاجتماعي والاقتصادي للأقليات، حيث ربطت بين التمييز الاقتصادي والفقر وانتهاك حقوق الأقليات، والدعوة إلى برامج تمويلية للتعليم في المناطق التي يعيش فيها أغلبية من الأقليات، كما دعمت التوظيف العادل وتوسيع فرص العمل للشباب من الأقليات، وركزت على صحة الأقليات وخدماتهم الصحية (Clinton, 2014, p. 130).

كان للإصلاح الجنائي أهمية كبيرة في خطاب هيلاري حول الأقليات، حيث لاحظت أن الأنظمة القضائية تؤثر بشكل غير متناسب على الأقليات ودعم سياسات تقليل الحبس الجماعي للأقليات العرقية والتركيز على برامج إعادة التأهيل للشباب والأقليات في السجون، فضلًا عن الدعوة إلى مكافحة التمييز العنصري في إنفاذ القانون (Clinton, 2003, p. 489).

لا بد من ذكر تركيزها على التعليم كأداة للحد من الفوارق بين الأقليات وبقية المجتمع ودعم برامج التعليم المبكر (Early Childhood Education) في المناطق ذات الأغلبية من الأقليات، فضلًا عن تعزيز البرامج الجامعية والمنح الدراسية للأقليات والدفاع عن الحقوق المدنية داخل المدارس، لضمان بيئة تعليمية خالية من التمييز (Clinton, Hard Choices, 2014, p. 158).

كما دافعت كلينتون عن حقوق الأقليات الجنسية والأقليات في المحافل الدولية، فدعمت برامج حماية الأقليات العرقية والدينية في مناطق النزاع (United Nations Archives, No. A/RES/66/167, 2011, pp. 2–4).

ومن خلال إطلاعنا عن مسيرتها السياسية يتضح لنا إن هذه الحقوق كحق التصويت، والعدالة الاجتماعية، والإصلاح الجنائي، وصولًا إلى التعليم. ويظهر تحليل مسيرتها السياسية أن هذه الحقوق كانت محورًا أساسيًا في خطابها السياسي والبرامجي، بما يعكس التزامها بمبادئ العدالة والمساواة داخل المجتمع الأمريكي.

المحور السادس: التحديات والانتقادات التي واجهتها عالميًا

على الرغم من الإنجازات العديدة، واجهت كلينتون مجموعة من التحديات السياسية والدبلوماسية، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1. مقاومة داخلية في الكونغرس الأمريكي تجاه مبادرات حقوق الإنسان والبرامج الإنمائية.
2. نقد بعض الأطراف المحافظة لدورها النسوي البارز في السياسة الدولية، معتبرين أن بعض خطابها تجاوز الدور التقليدي للسيدة الأولى أو الوزيرة.
3. الضغوط الإعلامية والمهنية المتعلقة بقضية البريد الإلكتروني لاحقًا، والتي أثرت على مصداقيتها الشخصية، وإن لم تؤثر مباشرة على سياساتها (The Atlantic, Sept 2016, pp. 45–50).
4. صعوبة تطبيق السياسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول ذات الأنظمة الاستبدادية أو في مناطق النزاع العسكري.
5. التوازن بين المصالح القومية الأمريكية والقيم الأخلاقية العالمية، خاصة في حالات ليبيا وسوريا ومصر.
6. الانتقادات الدولية لوجود ازدواجية في المعايير، حيث كانت سياسات الولايات المتحدة تختلف بين منطقة وأخرى (Clinton, 2014, pp.385-388).

أما أبرز الانتقادات الموجهة ضدها:

1. ازدواجية المعايير: تم توجيه انتقادات بأن الولايات المتحدة لم تطبق نفس معايير حقوق الإنسان في كل الدول، مما أثار الشكوك حول صدقية المبادرات.
2. قيود القوة الذكية: على الرغم من اعتمادها لمفهوم “القوة الذكية”، إلا أن بعض المحللين رأوا أن التطبيق العملي كان محدودًا بسبب القيود العسكرية والسياسية.
3. تأثير اللوبيات والمصالح الأمريكية: أشار بعض النقاد إلى أن بعض قرارات التدخل الخارجي اتسمت بمراعاة المصالح الاقتصادية والسياسية أكثر من القيم الإنسانية (Atac, NO.2 2019).

الخاتمة:

من خلال ما تقدم توصلنا من خلال البحث الى عدة استنتاجات أهمها:

1. كانت مُصمّمة على ربط المبادئ بالقيم العملية في السياسة الدولية.
 2. أسست نموذجًا للقيادة النسوية في السياسة العالمية.
 3. رغم التحديات، تمكنت من إحداث تأثير ملموس على المستوى الدولي، خاصة في حقوق المرأة، الديمقراطية، وحرية التعبير الرقمي.
 4. إن هذا البحث يؤكد أن تجربة كلينتون تمثل نموذجًا لدراسة السياسة الأمريكية الحديثة، وكيفية مزج القيم الأخلاقية مع المصالح القومية ضمن مفهوم القوة الذكية.
 5. يؤكد البحث أن هيلاري كلينتون شكلت نموذجًا فريدًا للقيادة النسوية في السياسة الأمريكية والدولية، من خلال ربط القيم الأخلاقية بالدبلوماسية العملية، وتبني استراتيجيات تمكنها من تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان عالميًا على عدة مستويات. فقد بدأت مسيرتها السياسية منذ شبابه، متأثرة بالتيارات النسوية والليبرالية، وشكلت رؤيتها حول حقوق الإنسان والمساواة أساسًا لكل أنشطتها السياسية المستقبلية.
 6. كسيدة أولى للولايات المتحدة (1993-2001)، حرصت كلينتون على تحويل منصبها إلى منصة للدفاع عن حقوق المرأة والأطفال وحقوق الإنسان عالميًا، حيث كان خطابها التاريخي في مؤتمر بكين 1995 علامة فارقة في التأكيد على أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. كما ساهمت في إطلاق مبادرات عملية لدعم المجتمعات المستضعفة محليًا ودوليًا، ما عزز من صورتها كناشطة سياسية ملتزمة بالقيم الإنسانية.
 7. في مرحلة عضويتها في مجلس الشيوخ (2001-2009)، ركزت كلينتون على السياسات التشريعية المرتبطة بحقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية، كما صاغت مفهوم القوة الذكية “Smart Power” الذي يوازن بين القوة العسكرية والدبلوماسية والقيم الأخلاقية. وقد دعمت برامج الصحة العالمية، مكافحة الفقر، وتمكين المرأة في الدول النامية، مؤكدة على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ركيزة أساسية لنجاح الديمقراطية.
 8. أما في دورها كوزيرة للخارجية (2009-2013)، فقد واجهت تحديات دولية كبيرة، أبرزها الثورات العربية وأزمات الشرق الأوسط وأفريقيا. فقد طبقت كلينتون سياسات دبلوماسية متوازنة، تجمع بين الضغط السياسي والدعم المدني والمبادرات الإنسانية، مع التركيز على تمكين المرأة وحماية حقوق الأقليات. كما أطلقت مبادرات مثل Internet Freedom Initiative لضمان حرية التعبير الرقمي، مؤكدة أن الحقوق الإنسانية لا تتجزأ بين العالم المادي والرقمي.
 9. رغم الإنجازات، واجهت كلينتون انتقادات وتحديات، أهمها مقاومة بعض الحكومات الداخلية والخارجية، وانتقادات ازدواجية المعايير الدولية، والقيود السياسية في مناطق النزاع. ومع ذلك، فإن استراتيجيتها المتمثلة في دمج القيم الأخلاقية مع المصالح القومية وضعت نموذجًا عمليًا وفعالًا لقيادة السياسة الدولية القائمة على المبادئ.
 10. إن تجربة كلينتون، كما يظهر البحث، تمثل نموذجًا مستدامًا لدراسة السياسة الأمريكية الحديثة، حيث يظهر أثر السياسات الأخلاقية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويدعو إلى الاستفادة من دمج القوة الناعمة والصلابة، ودور المرأة في القيادة السياسية، وربط التنمية بالديمقراطية لتحقيق استقرار عالمي مستدام.
- في الختام، يمكن القول إن هيلاري كلينتون نجحت في ترك إرث عالمي قائم على القيم الإنسانية والديمقراطية وحقوق المرأة والأقليات، مما يجعل تجربتها مرجعًا مهمًا لفهم السياسة الدولية الحديثة ودور القيم الأخلاقية في صياغة استراتيجيات الدولة الفاعلة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية المعربية:

1. أبو النصر ومحمد، مدحت محمد. ياسمين مدحت. (2017). المجموعة العربية للتدريب والنشر.
2. بوند، ألما هالبرت. (2016). هيلاري كلينتون على كرسي الاعتراف، ترجمة: فاضل لقمان جتكر. الرياض: دار العبيكان للنشر.
3. بوير، بول. (2014). تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث والمعاصر. ترجمة: محمد مصطفى بدوي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
4. ثابت، ياسر. (2021). ذاكرة القرن العشرين، دار اكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.
5. الدغدي، أنيس. (2010). أوباما مسلماً. مصر: مكتبة جزيرة الورد.
6. الزامل، ناصر بن محمد. (2006). موسوعة أحداث القرن العشرين. الرياض: مكتبة العبيكان للنشر. ج10.
7. سامي، عبدالعزيز. (2003). المرأة المصرية في القرن العشرين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
8. شتاين، هيربرت. (1995). التاريخ السياسي للولايات المتحدة المعاصرة 1945-1990. ترجمة: محمد توفيق. القاهرة: دار الشروق للطباعة والنشر.
9. عبدالغفار، محمود. (2009). المرأة في الحياة السياسية المصرية المعاصرة. القاهرة: دار الشروق للطباعة والنشر.
10. كلينتون، هيلاري رودام. (2010). القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية. ترجمة: سلسلة الزيتونة. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
11. الموسوعة الأمريكية. (1997). ترجمة: مكتبة لبنان. بيروت. ج6.
12. هرمزي، سيف نصره توفيق. (2016). مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي -الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Akhtar, Faizan. (2025). The Voice of the Soul. India: EduGorilla Publication.
2. Ataç, C. Akça. (2019). "Truth, Truth-telling and Gender in Politics: The 'Hillary' Experience." European Journal of American Studies 14. no. 2.
3. Clinton, Hillary Rodham. (2003). Living History. New York: Simon & Schuster.
4. Clinton, Hillary Rodham. (2014). Hard Choices. New York: Simon & Schuster.
5. Congressional Record. Vol. 148. 2003.
6. Encyclopedia of American Presidents. (2009). New York.
7. Foreign Affairs 90. No. 3. (2011).
8. Fourth World Conference on Women: Hillary Clinton's Speech. Clinton Presidential Library Archives. Box 12.1995.
9. Human Rights Quarterly. Vol. 33. 2012.
10. Nujood Ali with Delphine Minoui, (2010). I am Nujood, Age 10 and Divorced. New York: Three Rivers Press.
11. Nye, Joseph. Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs.
12. The Atlantic. Sept 2016.
13. U.S. Department of State. "Human Rights Reports" 2002–2008.

14. U.S. Department of State. “Remarks on the U.S. Human Rights Agenda for the 21st Century” December 14 2009.
15. U.S. Department of State. Human Rights Report 2011. Washington D.C..
16. U.S. Department of State. Human Rights Reports 2011–2012. Washington D.C.
17. U.S. Department of State. Office of Global Women’s Issues Annual Report. 2011.
18. U.S. Senate. Global AIDS Relief Act. 2003.
19. United Nations Archives. Speech Record No. A/RES/66/167. 2011.
20. United Nations. (September 1995). Report of the Fourth World Conference on Women. New York: Beijing.
21. <https://www.britannica.com>. (Encyclopedia Britannica) .